شهرية السياسة الدولية

كأنه ركود

كأن السياسة الدولية إذ تتلى مراجلها ، فى ركود ؛ فهى لا تزال تعالج نفس المشاكل التى بدأت فيها من شهور : ومشكلة ايران لا تزال حتى هذه اللحظة التى نكتب فيها هذه الشهرية واردة فى جدول أعمال مجلس الأمن وهى فيه منذ بدأ أعماله بلندن فى أواخر شهر يناير الماضى . ولا تزال كذلك المشكلة الأسبانية شاغلة أعمال المجلس ذاته منذ انتقل مقره إلى نيويورك . ولا تزال أنظمة الحكم والدستور فى فرنسا واليونان وبلغاريا وإيتاليا محل الاستفتاءات والانتخابات والمشادات داخل هذه البلاد ، وموضع التأثير فى الاتجاهات الخارجية لها وللدول العظمى من ورائها كذلك . ولا يزال مؤتمر وزراء الخارجية الأربعة يعقد جلسات فى قصر لوكسمبور يتلمس حلولا لمشاكل معاهدات الصلح مع إيتاليا والنمسا وبلغاريا ورومانيا والمجر وفنلندا وما يتفرع عنها من تعديل التخوم وتقرير نظام المستعمرات .

ولكن

ولكنه ركود فى الظاهر ليس غير ؛ إذ الواقع أن العالم الدولى كان طوال الشهر المنقضى فى حركة دائمة يساورها شئ من القلق ، ويحض عليها شئ من الحرص على الرغبة فى الاستقرار . وكان مظهر تلك الحركة خطبا يلقيها وزراء الخارجية فى انجلترا والولايات المتحدة وروسيا ، ورسالات يوجهها الرؤساء إلى شعوبهم وهم يخرجون من ديارهم أو وهم يعودون إلى ميادين العمل فيها .

على أن الأمر لم يقف عند حد الأقوال تلقى والعبارات تدون ، بل إنه تجاوز الأقوال والعبارات إلى الأعمال والمواقف .

فى ايران

فبينما يستبق مجلس الأمن المسألة الايرانية فى جدول اعماله ، تتم المفاوضات بين حكومة طهران وزعماء أذربيجان الذين كانت قيامتهم سبباً مباشراً أو غير مباشر لعرض القضية الايرانية السوفيتية على هيئة الأمم المتحدة ، وتصل إلى تفاهم بين الطرفين يسفر عن بقاء الاقليم المتحفز فى دائرة الامبراطورية الايرانية ، على أن يستمتع بنوع من التميز فى الادارة المحلية ، إذ يكون له حاكم عام من أبنائه ، وإذ تخضع الادارة فيه لنظام المجالس الاقليمية والقروية ، وإذ يحظى أهله بنصيب وافر من العدالة الاجتماعية والهناءة البشرية .

والمنظور بعد هذا التفاهم فى سبيل الاستقرار أن تسحب القضية الايرانية بل تشطب من جدول أعمال مجلس الأمن وقد زال الخلاف الذى سبب رفعها إليه .

أسبانيا

لكن المشكلة الأسبانية ، أو «الفرنكوية» لا تزال معروضة على المجلس ، ولا تزال محل تنازع الاتجاه بين أعضائه . فمنهم من يرى قطع العلاقات الدبلوماسية فى الحال مع تلك الدولة التى ينطوى نظامها الداخلى على مظاهر صريحة من مظاهر الفاشية التى قامت الحرب العالمية الثانية للقضاء عليها . ومنهم من يرى العرض للنظام « الفرنكوى » حراما فى ذاته، إذ هو تدخل فى شؤون داخلية يمنعه ميثاق الأمم المتحدة ذاته . ومنهم من يرى عدم اتخاذ المجلس قرارا حاسما فى المشكلة، والاكتفاء برفع توصية منه إلى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة . وبين هؤلاء الأخيرين من يرى أن تكون التوصية مقصورة على اقتراح النظر فى قطع العلاقات الدبلوماسية مع أسبانيا ، ما دام نظام فرانكو هو السائد فيها . وبينهم من يرى التوسع فى الاقتراح بحيث يشمل قطع العلاقات بالنص، كما يشمل فتح الباب أمام الجمعية العامة للاتجاه إلى أى اقتراح آخر تراه .

ويخشى الكثيرون أن يكون هذا التعدد فى المواقف وهذا الترجح بين الآراء معيدا إلى الذاكرة سوابق مؤلمة من سوابق الضعف التى كانت تلصق بعصبة الأمم البائدة !

فى فرنسا

وقد جرت الانتخابات العامة الثانية فى فرنسا خلال الشهر المنقضى وأسفرت عن بعض التحول فى الموقف السابق عليه . وقد كان الشيوعيون هم أصحاب المكان الأول فأصبحوا فى المكان الثانى ، وكان الاشتراكيون فى المكان الثانى فاصبحوا فى الثالث ، وكانت الحركة الجمهورية الشعبية فى الصف الثالث فطفرت إلى الصف الأول ، وإن كانت الفروق فى الأصوات لا تزال طفيفة كما كان شأنها من قبل .

وقد كان من شأن هذا التبدل أن حسب الجمهوريون الشعبيون — وهم المسيحيون الديمقراطيون السابقون — أن من حقهم أن تكون لهم رياسة الجمعية التأسيسية الجديدة وأن تكون لهم رياسة الحكومة أيضا . ولكن بعض المضاعفات جاءت تميل أول الأمر إلى الاشتراكيين لتجعل منهم رئيس الجمعية التأسيسية فى شخص فرنسوا أوريول ، ورئيس الحكومة فى شخص مسيو جوان رئيسها الحالى .

وفى اللحظة الأخيرة ، بالنسبة لهذه الشهرية جد جديد ، بل حدث حدث ، بدخول الجنرال ديجول فى الميدان وإلقائه خطابا اعتبره الكثيرون خطاب ترشيح لرياسة الحكومة الجديدة .

ولتطور الأمور فى فرنسا على نحو أو آخر أثر كبير فى السياسة الدولية . والمعروف أن الاتحاد السوفيتى يؤيد الشيوعيين الفرنسيين ، كما أن حكومة العمال فى انجلترا تميل إلى الاشتراكية ، والعناصر الكاثوليكية والرجعية فى كل مكان تدعو بالخير والاقبال للحركة الجمهورية الشعبية .

فى إيتاليا

وفى إيتاليا أسفر الاستفتاء عن فوز النظام الجمهورى على النظام الملكى ، وكان المصوتون خمسة وعشرين مليونا او يزيدون . فازت الجمهورية منهم باثنى عشر مليونا وفازت الملكية بأحد عشر مليونا وألغيت بطاقات مليونين . فكان هذا الالغاء مثارا للشك والطعن ولتأجيل الاعلان الرسمى للجمهورية من قبل محكمة النقض التى تشرف على فرز الأصوات وإعلان النتيجة النهائية . وقد انتهز الملك أمبرتو فرصة عدم إتمام هذا الاجراء واعتبر الملكية لا تزال قائمة ورفض مغادرة البلاد إلا مكرها وموجها رسالة للشعب يسجل فيها حقه فى المطالبة بالعرش .

فى اليونان

ولا تزال الأزمة النظامية قائمة فى اليونان بين الملكيين والجمهوريين . ولا يزال الملكيون يطالبون ببقاء الجنود البريتانية فى اليونان لحفظ الأمن الذى يخشون عليه من الجمهوريين اليساريين إذا خلا لهم الجو .

ويقوم الجدل فى أثينا حول الموعد الذى يجرى فيه الاستفتاء . وكان المفهوم أنه لن يكون قبل سنة ١٩٤٨ . لكن بعض العناصر اليمينية تحاول إجراءه من الآن أو على الأقل ترك الملك يعود إلى بلاده ويتولى سلطاته مادام النظام القائم هو النظام الملكى ، ومادام الوصى على العرش هو المتولى رياسة الدولة بالفعل نيابة عن الملك الأصيل .

لكن المسألة أعوص من أن تعالج بالسهولة . وعودة الملك الآن قد تكون إيذانا بقيام حرب أهلية واسعة النطاق . ولذلك فأغلب الظن أن الحال تستمر على ما هى عليه وقتا آخر إلى أن تجئ شهريتنا المقبلة على الأقل .

مؤتمر وزراء الخارجية

أما مؤتمر وزراء الخارجية فقد بدأ اجتماعه فى جو تفاءل به « الملاحظون » ، وقد رضى الرفيق مولوتوف أن يدع المسألة النمسوية ترد فى جدول الأعمال بعد الفراغ من معاهدات الصلح . لكن المواضيع الدقيقة فى المعاهدة الايتالية لا تزال قائمة ولا يزال الخلاف عليها ناشبا . ولم يتضح بعد أى اتجاه لاية دولة فى سبيل أية ناحية من نواحيه . ولو أن المتشائمين يخشون أن تكون تريستا مبعث شرارة جديدة ، أو أن يكون الخلاف على مصير برقة وطرابلس سببا لاخفاق المؤتمر وإيذانا باتجاه حاسم جديد فى الميدان الدولى كله .

محمود عزمى